



سوريا والمعادلة الصفيرية

معتز حسو*

ثمة قرائن تدل على أن مصطلح المعادلة الصفيرية تم طرحه للتداول السياسي في سوريا أثناء الغزو الأميركي للعراق. واقترن ذلك بعجز المعارضة السياسية عن حسم الصراع السياسي مع النظام اعتماداً على قواها الذاتية. آنذاك روجت بعض المجموعات والشخصيات السياسية المعارضة إلى دور العامل الخارجي في كسر الهيمنة السياسية الأحادية للنظام، وتمكينها من تجاوز أزماتها الذاتية المتراكمة على أزمة سياسية موضوعية عامة. لكن ذلك بقي يدور في إطار الرغبة السياسية. ومع بداية «الربيع العربي» تم الاشتغال على إعادة إنتاج ذات الخطاب، لكن في ظل مناخات ومعطيات سياسية مختلفة، تمثلت في انتقال التناقض السياسي إلى حقل الصراع العسكري. وعلى مدار الأزمة كانت المعارضة السياسية، تزداد عجزاً وانكماشاً أمام ارتفاع وتيرة الصراع، وتزايد أعداد الوافدين من المجاهدين. وكان واضحاً أن أطرافاً دولية وإقليمية كانت تعمل على تدمير مقومات الدولة، وتمزيق النسيج الاجتماعي، إضافة إلى تحويل السوريين كافة إلى وقود للصراع. وتجلي ذلك من خلال تدخلها المباشر وغير المباشر، إضافة إلى دعمها لفصائل مسلحة، واشتغالها على إدارة الصراع وإطالة أمده وتوسيع دوائره في سياق المحافظة على توازن الرعب والقوة.

وعلى مدار سنوات الصراع كان الإعلام الرسمي يروج إلى اقتراب نهاية الصراع، فيما إحساس العامة من السوريين ما زال يخالف ذلك. في المقابل كان إعلام قوى «الثورة» يحمل ذات الدلالات، لكنه يذهب في اتجاهات مناقضة، مفادها أن نهاية الأسد قاب قوسين. وكان ذلك الخطاب يستمد قوته من دعم مادي وإعلامي من قبل حكومات عربية وإقليمية وغربية داعمة للصراع. هذا في وقت ساهمت فيه أطراف الصراع في استنزاف الطاقات الاقتصادية والمالية والبشرية، فانتقل السوريون من طور الأزمة إلى طور الكارثة الوطنية، أما الآن فإننا في لجة الانهيار. ومع ذلك ما زالت أطراف الصراع ترى أن كسر التوازن الميداني، يكمن في زيادة الدعم الخارجي. وقد بات واضحاً أن تدفق السلاح والعتاد والمقاتلين

لم يساهم في قلب موازين القوى لصالح أي من أطراف الصراع... فكان السائد تبادل السيطرة على المناطق بين الفصائل المسلحة المتنازعة فيما بينها، وبينها وبين الجيش السوري. وساهم ذلك في زيادة تفكك ودمار مؤسسات الدولة، وتحويل سوريا إلى ركام من الدمار، ومرتبعا للتطرف، ومجالاً للتفارق والتناوب والتصارع بين المكونات الاجتماعية وداخلها، حتى باتت الهوية الوطنية مثار خلاف وجدل. وإن كان البعض يرى أن التدخل الروسي المباشر سوف يفضي إلى كسر التوازن الصفيري لصالح «الدولة» الحكومة شخص الرئيس»، فإن كثيرين يرون بأن طبيعة

تناقضات كثيرة تعوق توافق الدول الكبرى على تجفيف منابع الإرهاب

«المعارضة المسلحة»، تراهن على أن دعماً دولياً وإقليمياً لها، سيقرب المعادلة الميدانية (الناضول)



روسيا وإيران... وزهن قلبُ «العقائد» بالإكراه

حسن شقير*

لعله من الثابت القول بأن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أعادت تشكيل وجه العالم من جديد، وأدخلت عليه مفاهيم ونظريات مستجدة في العلاقات والسياسات الدولية بجميع أبعادها، وخصوصاً الأمنية منها، كونها نقطة تحول مفصلية في مسار الصراع المسلح التقليدي في العالم، وذلك بأن أصبح الإرهاب عنصراً رئيسياً فيه. ولعله من المفيد التذكير أيضاً، بأن تاريخ الثامن والعشرين من أيلول من العام 2001، لهو تاريخ مفصلي في إلزام جميع الدول المنضوية في منظمة الأمم المتحدة باتخاذ سلسلة من الخطوات المتشعبة على كل من يمارس الإرهاب فرداً كان أو جماعة أو حتى دولة وعلى جميع من يُسهّل ويدعم الأعمال الإرهابية في العالم... لباتي في متن القرار توصية مُلزمة بضرورة تبادل المعلومات الأمنية بين الدول كافة. وذلك كله كان في متن القرار الأممي الملزم، والصادر في تاريخه، والذي حمل الرقم 1373.

انطلاقاً من ذلك كله، ظهرت على المسرح العالمي مفاهيم جديدة لم يعرفها العالم من قبل، وخصوصاً مفهوم «الحرب الاستباقية» الذي جعلتها أميركا، بعيد ذاك القرار واستناداً إليه، ركيزة أساسية في غزواتها العسكرية وهجماتاتها على الدول ابتداءً من أفغانستان، فالعراق،

مروراً بكل تلك الهجمات التي تقوم بها في العالم... والهدف دوماً اجتثاث الإرهاب وفقاً لتعريفها له!

من هنا، لم يكن باستطاعة أية دولة من الدول - وبأعمها الأغلب - في ذلك الحين الوقوف بوجه ذلك «النمر الجريح» في أبلولة الأسود، ومناقشته في مفهوم الإرهاب وتعريفه... فضلاً عن عوامل امتداداته من عدمها!

مذالك، أضحت العلاقات الأمنية بين الدول قائمة على التعاون في محاربة ومكافحة الإرهاب بمفهومه العام وليس التفصيلي الذي تستسيغه كل دولة بحسب فهمها ومصالحها. فأميركا وإسرائيل مثلاً، اعتبرت أن الإرهاب يتمثل في كل من القاعدة وحزب الله وحماس وفصائل المقاومة، ناهيك عن الدول التي وضعنها واشتطن على لوائح الإرهاب كدول داعمة له كسوريا وإيران وكوريا الشمالية... أما روسيا، فقد رأت في القاعدة ومتفرعاتها في الشيشان ودول آسيا الوسطى والقوقاز مصدراً أساسياً للإرهاب في العالم، أما إيران ودول محور المقاومة فلقد اعتبرت أن إسرائيل واحتلالها، وأميركا وعدوانها على الشعوب، والقاعدة وغيرها من التيارات التكفيرية، لهو الإرهاب بعينه. أما الدول الأوروبية والعربية والإسلامية الأخرى فقد اقتربت وابتعدت عن هذا وذاك بحسب مصالحها وتموضعها السياسي على المسرح العالمي.

لقد وجدت أميركا ومن يدور في فلكها، في

الحرب على الإرهاب، ضالتها الرئيسية في تنفيذ أجندتها السياسية، والتي تقوم على السيطرة والتفرد بالقرار الدولي في العالم. فمن مشروع «الشرق الأوسط الجديد» الذي بشر به المحافظون الجدد في عهد بوش - الابن، إلى مشروع «الفوضى الخلاقة» ومشروع «أقلمة المنطقة» وفقاً لما تضمنته مواربة، استراتيجية الأمن القومي الأخيرة في عهد أوباما (المنشورة في شباط الماضي) وإلى غيرها من مشاريع التفنيت والتجزئة للشرق الأوسط، والتي أشعلت في المنطقة ناراً طائفية مستعرة في بعض البلدان، وهي ما تزال تحت الرماد في بلدان أخرى... وذلك بفعل سياسات ممنهجة، عملت عليها أميركا ولا تزال حتى اليوم. هذا الأمر أدى إلى «تدمير فكرة السلام العالمي»، على حد ما اعترف قائد القوات الأميركية في أفغانستان سابقاً جون بول جونز، وذلك في معرض تحذيره

فرضت عقيدة تحالف روسيا - إيران تبديلاً استراتيجياً على أميركا

الصراع وأهدافه لن يحصل عليها أي تغيير. مقابل ذلك ما زالت «المعارضة المسلحة» تراهن على أن دعماً دولياً وإقليمياً لها، سيقرب المعادلة الميدانية. وهذا بعيداً إلى المربع الأول. فهؤلاء حتى اللحظة يتجاهلون المناخ الدولي المتغير، والأزمات التي تعاني منها حكومات الدول الداعمة لهم، وحالة الاستقطاب التي تمنع تلك الحكومات من تخطي مواقف الدول الكبرى القابضة على مفاتيح الصراع. مع العلم أن خيار التدخل الدولي والإقليمي العسكري المباشر سوف يساهم في تعقيد المشهد، وإخراج الأوضاع عن نطاق السيطرة. ومن المرجح أن يؤدي دعم المجموعات المسلحة بعتاد نوعي إلى

من السياسة الأميركية المعتمدة لمكافحة الإرهاب! في خضم هذا التدمير، نشأت داعش وترعرعت وتمددت من العراق فسوريا، وبالعكس، ومن ثم إلى جغرافيات الدول الأخرى انطلاقاً من المشرق العربي، فمغربه وشمال أفريقيا، وصولاً إلى آسيا الوسطى وجنوبها، وصولاً إلى أوروبا. لقد شكل تمدد داعش في العراق وسوريا تحديداً، رافعة صهيو - أميركية حقيقية، لمشروع حيكت خيوطه بدقة لضرب العناصر الأساسية للدولة بصيغتها الحالية، والتي يُراد لها أن تنحو نحو مزيد من التقزيم والتفوق ضمن إيديولوجيات جديدة تحاكي في صميمها مشروع الصهيونية الأم في «يهودية الدولة». الأمر الذي فرض على تحالف إيران وروسيا الجديدة، بالعمل على اجتثاث هذه الرافعة الجديدة، المعيقة لمصالحهما وعقائدهما على حد سواء.

انطلاقاً من هنا، فلقد ارتكزت داعش في «عقيدتها»، وخلافاً للقاعدة الأم، إلى عقيدة ترتكز إلى «التمكين» الجغرافي في أماكن سيطرتها. وذلك في تمام أقرب منه إلى التناغم مع الاستراتيجية الصهيوية - أميركية المشار إليها أعلاه، الأمر الذي جعل من «عقيدة» أميركا وتحالفها - وذلك حتى الأمس القريب - تتبنى استراتيجية مرتكزة إلى «تقليم أظافر» الإرهاب بدلاً من اقتلاعها.

هذا التناغم ما بين الثلاثي (أميركا